

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ديوان رئاسة مجلس الوزراء

رقم الصادر: ٥٠٦٣/م ب  
تاريخ الصادر: ١٤٢٩/٠٧/٠٢  
المرفقات:



برقية

المملكة العربية السعودية

ديوان رئاسة مجلس الوزراء

doc. ٣٠٥٦

- تعميم -

صاحب السمو الملكي ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء  
ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام  
نسخة لكل وزارة ومصلحة حكومية  
وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

نشير إلى الأمر رقم ٣١٧١ وتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٧ هـ بشأن الآلية المقترحة لزيارة الوفود الرسمية الأجنبية من مستوى وزير أو وكيل وزارة وما في حكمهما والمتضمن أن اللجنة أعدت المحضر المتضمن الآلية المقترحات لزيارة الوفود الرسمية الأجنبية من مستوى وزير أو وكيل وزارة وما في حكمهما على النحو التالي:

- (١) تقوم وزارة الخارجية عند تلقي طلب الرغبة في زيارة المملكة من إحدى الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأجنبية بمخاطبة نظيرتها في المملكة لأخذ مرئياتها حيال الموافقة على الزيارة من عدمه، (٢) تقوم وزارة الخارجية عند الموافقة بإبلاغ ممثلية المملكة المعنية بذلك وتعهدتها بمنح التأشيرات اللازمة ما لم تكن لديها ملاحظات، (٣) يتم الرفع لنا وإعطاء نسخة لوزارة الداخلية والاستخبارات العامة للإحاطة عن هذه الزيارة وموعدها، (٤) تتولى الجهة المنسقة للزيارة في المملكة متابعة إعداد برنامج الزيارة واللقاءات مع كبار المسؤولين بالدولة والوزراء، (٥) عدم الالتزام بالموافقة للمسؤولين الزائرين لطلبات مقابلتنا أو مقابلة صاحب السمو الملكي ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام، على أن تتولى الجهة المستضيفة الرفع عن ذلك لأخذ التوجيهات بخصوصها، وأن سمو وزير الداخلية يرى أن الآلية المقترحة مناسبة، وأن المهم هو الرفع للجهات المختصة وخاصة وزارة الداخلية قبل المواعيد المحددة بوقت كاف ليتمكن لها اتخاذ ما يخصها من إجراءات، وتقييم هذه الآلية بعد مرور عام من



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية

ديوان رئاسة مجلس الوزراء

doc. ٢٠٥٦

برقية

الرقم

التاريخ

المرفقات

التطبيق، كما أن سمو رئيس الاستخبارات العامة يرى توضيح النقطة المتعلقة بما في حكم الوزراء ووكلاء الوزارات لتكون كالتالي: يشمل ما في حكم الوزراء ووكلاء الوزارات الشخصيات العامة وشخصيات القطاع الخاص والتي تتطلب مهمة رئاسة الاستخبارات العامة حضورهم للمملكة تحقيقاً للمصلحة العامة، وقضى الأمر بالموافقة على ما رآه كل من سمو وزير الداخلية، وسمو رئيس الاستخبارات العامة بهذا الخصوص، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة العلاقة بين المملكة والدولة المعنية بالزيارة.

وحيث اطلعنا على برقية سمو وزير الخارجية رقم ١/٤١٧٧٤/٢١/٣٣/٩٦ وتاريخ ١٤٢٩/٤/١ هـ المرفق بها محضر اجتماع اللجنة المشكلة لدراسة هذا الموضوع لتقييم هذه الآلية بعد مرور عام من التطبيق، والتي أوصت بما يلي:  
١ - استمرار العمل بالآلية التي تنظم إجراءات زيارات الوفود الرسمية الأجنبية من مستوى وزير أو وكيل وزارة وما في حكمهما، وفقاً لما نص عليه الأمر رقم ٣١٧١ وتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٧ هـ المشار إليه أعلاه، ٢ - تقوم وزارة الخارجية بالتأكيد على السفارات الأجنبية العاملة بالمملكة لمراعاة تقديم طلبات عن زيارات الوفود الرسمية قبل وقت كاف. ورأي سمو وزير الخارجية الموافقة على ما أوصت به اللجنة والتعميم عن هذه الآلية على جميع الوزارات والمصالح الحكومية للتمشي بموجبها. ولموافقنا على ما رآه سمو وزير الخارجية نرغب إليكم إكمال اللازم بموجبه، وقد زدنا الوزارات والمصالح الحكومية بنسخة من أمرنا هذا للاعتماد.. فأكملوا ما يلزم بموجبه...،،،

عبدالله بن عبدالعزيز  
رئيس مجلس الوزراء

